## الحصار اثبت نجاعته... وحكومة حماس تنازلت وستضطر للاستقالة

# حكومة وحدة وطنية مرهونة بورقة اطلاق سراح السجناء واسرائيل تتحكم بها

■ حقيقة أن بلدة بيت حانون قد «غُمرت بسيول الدماء»، كما جاء في الصحف الفلسطينية، حيث استخدمت بطبيعة الحال كمُسرع للمكالمة الهاتفية التي جرت بين الرئيس محمود عباس وبين رئيس المكتب السياسي لحماس، خالد مشعل، تمهيدا لاقامة حكومة الوحدة الوطنية. إلا أن السبب الحقيقي كان تنازل حماس.

التنازل تجسد بوضوح عبر بيان اسماعيل هنية الذي أعرب فيه عن استعداده للتخلي عن منصبه. وفقا للاتفاق المعقود بين أبو مازن وحماس ستتشكل حكومة خبراء وشخصيات محايدة يتم اختيارها من قبل الفصائل المختلفة وعلى رأسها حماس وفتح، ورئيس الوزراء يكون مرشحا مقبولا على حماس.

المرشحون الذين يجري التداول بشأنهم الآن هم كبار المسؤولين في الجامعة الاسلامية في غزة، وعلى رأسهم رئيسها السابق الدكتور محمد شبير، والرئيس الحالي الدكتور حمدان شعث. كل المتحدثين باسم حماس يعترفون انهم اضطروا الى التنازل بسبب الحصار المضروب على الشعب الفلسطيني. وهكذا يمكن لمن فرضوا الحصار ـ اسرائيل والولايات المتحدة واغلبية دول العالم ومن ضمنها الدول العربية ـ يمكنهم أن يهنئوا انفسهم بهذا الانجاز. حكومة حماس تضطر الى الاستقالة.

أبو مازن ايضا أسهم بذلك. صحيح أنه زعيم على شاكلة عرفات الذي أحيا الفلسطينيون ذكرى وفاته الثانية، إلا أن الضرورة دفعته الى المناورة بصورة أجبرت حماس على التنازل. هنية اشتكى في مقابلة جرت معه في نهاية الاسبوع من أن أبو مازن لم يكلف نفسه عناء المشاركة في جلسات الحكومة خلال فترة أدائها لمنصبها. كما أنه لم يُشرك معه أي ممثل عن الحكومة في زياراته الخارجية ولم يدعهم ايضا الى المقابلات التي جرت في ديوانه مع الأطراف الاجنبية. كل الضيوف كانوا يقولون لأبو مازن بأنهم سيلغون اللقاء اذا شارك فيه ممثلون عن حماس، الأمر الذي أجبره على المشاركة في المقاطعة العالمية المفروضة على حكومته.

هل ستؤدي تنازلات حماس الى اقامة الحكومة الجديدة والى الهدوء في غزة؟ هذه ليست مسألة أكيدة. بعد أن اتفقت فتح وحماس في القضيتين الهامتين – البرنامج السياسي المشترك (على أساس وثيقة الأسرى)، وحكومة الخبراء، بقيت هناك مشكلة ثالثة لا تقل أهمية وهي: قضية اطلاق سراح السجناء مقابل جلعاد شليط. ومن دون هذه القضية لن تكون هناك حكومة فلسطينية جديدة. أي أن رفع الحصار والتهدئة لن يكونا ممكنين.

صحيح أن لاسرائيل الكثير مما تقوله بصدد برنامج الحكومة الجديدة السياسي وإزالة الحصار واستئناف تمرير الاموال للسلطة، إلا أن موقفها في قضية اطلاق سراح السجناء هو الحاسم. على سبيل المثال، هي التي تحدد متى سيتم اطلاق سراح عشرات الوزراء واعضاء البرلمان من حماس، وعدد من النشطاء السياسيين الآخرين المعتقلين (الفلسطينيون يقولون انهم «مختطفون»)، بعد اختطاف جلعاد شليط هم اعتقلوا كرهائن لاطلاق سراحه. ليس من الممكن تعريف ذلك بطريقة اخرى وإن كانت اسرائيل ترغب في دفع صفقة التبادل واقامة الحكومة الفلسطينية الجديدة، سيكون بامكانها أن تُسرّع في اطلاق سراحهم.

وماذا بالنسبة لـ 360 سجينا قديما من فترة ما قبل اوسلو، والذين تعتبر اغلبيتهم من «الملطخة أياديهم بالدماء»؟ من دون موافقة اسرائيلية على اطلاق سراحهم لن تكون هناك أي صفقة. ومن سيكون هؤلاء السجناء؟ المتحدثون الفلسطينيون يقولون بسخرية لا تخلو من المرارة ان اسرائيل مستعدة لاطلاق سراح ألف سجين، إلا أنها قد اعتقلت أكثر من ألف منذ اختطاف شليط. فما الجدوى من هذه الصفقة اذا؟

بعد كل المحاولات العسكرية الفاشلة لايقاف اطلاق صواريخ القسام، آن الأوان ربما لتجربة سياسية في مركزها اعادة إعمار غزة من خلال الحكومة الفلسطينية الجديدة، ورافعة اقامتها ستتمثل بالموافقة على اطلاق السجناء بصورة تأخذ المطالب الفلسطينية في الحسبان.

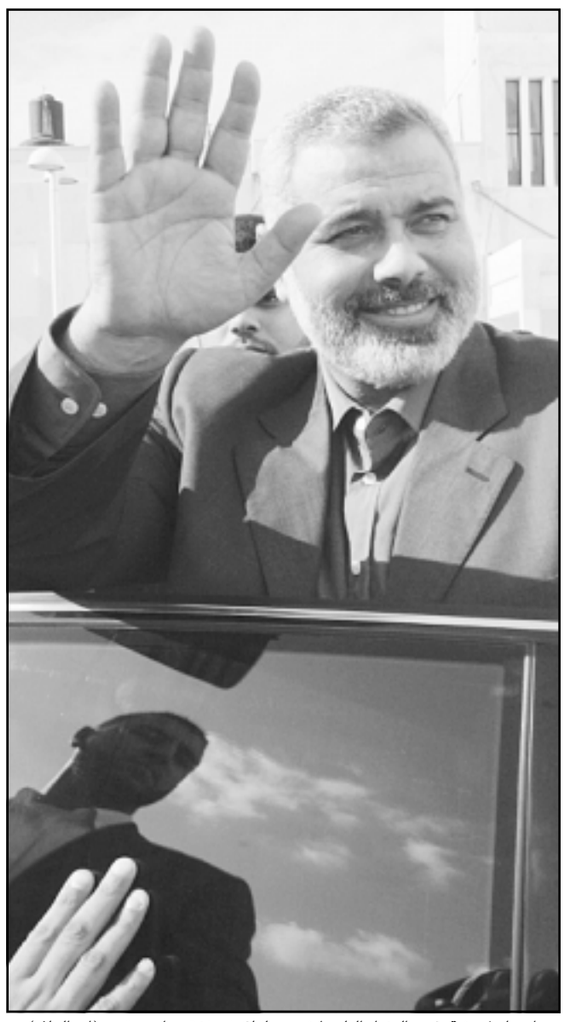

اسماعيل هنية رئيس الوزراء الفلسطيني بعد لقائه في غزة مع احمد قريع (ابو العلاء) رئيس الوزراء السابق

دايي روبنشتاين
محلل خبير في الشؤون الفلسطينية
(هآرتس) ـ 2006/11/13

## عزل قطاع غزة عن الضفة سياسة اختارتها الحكومة لمعاقبة فلسطينيين يؤيدون حماس

# يقتلون الضحية ويسيرون في جنازتها... اسرائيل تتصنع النوايا الحسنة لهضم حقوق الفلسطينيين

■ في كل مرة تتسبب فيها قذيفة ضالة كانت موجهة لاعدام وتصفية «مطلوب» فلسطيني، يقتل اشخاص لا علاقة لهم بالمرة، خصوصا من النساء والاطفال، يحين دور التصنع والنفاق وبعده وجبة من التعبير عن الأسف القلبي العميق. «وزير الدفاع الدوري» ـ في هذه المرة كان عمير بيرتس ـ يصرح بـ «اننا لا نمس بالأبرياء عن سبق إصرار وترصد، خلافا للعرب». وزير الدفاع عندنا الذي هو «من أنصار السلام» يقوم، خلافا للجيران، بتعيين محقق خاص من طرفه للتحقق من «الخلل الحاصل» والتأكد من عدم حدوث مثل هذه الحادثة المؤلمة مرة اخرى. هذا حتى المرة القادمة.

بكلمات اخرى: إياكم أن تحكموا علينا بناء على النتائج الصعبة التي تمخضت عنها أفعالنا. المعيار الأساسي هو معيار النوايا الحسنة الكامنة في صدورنا. وكأن التعبير عن الأسى كان سيساعد قادة فصيل فلسطيني لو أرسل شخصا لتفجير نفسه في محطة للجنود، فتوجه الى حافلة تُقل التلاميذ بدلا من ذلك. هل كان معيار النوايا سينقذ بدوره المارة الذين شاءت المصائر أن صادف مرورهم من المكان، من نقمة الجيش الاسرائيلي؟ أي قاض اسرائيلي يمكنه أن يقبل مثل هذا الموقف الدفاعي لو طُرحه أمامه أحد نشطاء فتح الذي يقول له انه فعل ما فعله لتحرير شعبه من نير الاحتلال؟ المقابر والسجون مليئة بآلاف الفلسطينيين الذين يؤمنون بحل الدولتين. الامر الحاسم بالنسبة «للغوييم» (غير اليهود) هو معيار النتيجة، أما معيار النوايا فهو ملائم للاسرائيليين وحدهم. ولكن عندما يصبح الوضع مريحا للسياسيين عندنا، لا ينتمي معيار النوايا – الذي يتجسد من خلال سياسة منهجية – للصراع الدائر هنا. ومن مُثلهم يعرف أنه لو كانت حكومات اسرائيل قد حوكمت وفق سلوكها المنهجي الثابت في المناطق خلال الـ 40 عاما الأخيرة، لكانت علامة راسب بمثابة جميل كبير معها.

عشرات المستوطنات التي أُقيمت خلافا للقانون الدولي، والجزء الأكبر منها انتصب على اراض فلسطينية خاصة، لا يمكن أن يُقال عنها انها «قذيفة ضالة». هذه سياسة موجهة لضم اراض من الضفة الغربية لاسرائيل. المواقع الاستيطانية الّتي أُقيمت على اراض فلسطينية بمساعدة التمويل الحكومي ليست «خطأً مؤسفا». هذا نهج يتمثل بغض النظر عن فرض الحقائق على الارض بقوة الذراع والجبروت.

اذا كانت هناك حاجة للحكم على اسرائيل وفقا للنوايا، فلن يكون من الممكن الاكتفاء بوعود رئيس الوزراء السخية. كلماته الجميلة تساوي ورقة الثوم عندما تقوم وزارة دفاعه بمصادرة الاراضي الفلسطينية في نفس الساعة لاقامة شارع اضافي جديد لخدمة الاسرائيليين وحدهم.

تصريحات وزيرة الخارجية تسيبي لفني السلمية مهمة مثل أهمية الثلج الذي تساقط في السنة الماضية بالنسبة لسكان نابلس المحرومين من زيارة أقاربهم في غور الاردن. حتى محكمة العدل العليا عندنا، هذا اذا لم نتحدث عن محكمة لاهاي الدولية، قررت أن مسار الجدار يُستغل عن نية مبيتة لتوسيع المستوطنات تحت ستار الذرائع والضرورات الأمنية.

اذا كان رد الفعل على عمل الآخرين يجب أن يقوم على نواياه على المدى الزمني وليس وفقا لخطأ ارتكبه فرد واحد، فليس هناك أي اسرائيلي سيخرج رابحا من هذا الاختبار. الأوامر التي تفصل الأم الفلسطينية عن اطفالها الذين يعيشون في اسرائيل ليس ضرورة مصيرية نابعة من الحاجة لمكافحة الارهاب. هذه «سياسة ديمغرافية». القانون الذي يحرم «الأبرياء» المتضررين في صفوف الفلسطينيين من التعويضات، الذين تحولوا الى معاقين بسبب استخفاف الجنود الاسرائيليين في أوامر اطلاق النار، ليس نتيجة ضرورية وبديهية «للوضع» القائم. هذا تعديل فظ وقاس للقانون وتم سنه بأغلبية برلمانية.

هناك المزيد من النتائج السيئة هنا وهناك، والتي تختبئ من ورائها نوايا سيئة. عزل قطاع غزة عن الضفة، ومئات آلاف العائلات، عن مصادر رزقها الحيوي، بما في ذلك تجميد العوائد الضريبية المستحقة للفلسطينيين، ليس أمرا مُقدرا من السماء. هذه سياسة اختارتها حكومة اسرائيل لمعاقبة الاطفال الفلسطينيين لأن قسما هاما من أهاليهم يؤيدون حماس. خسارة أن دعاة الاخلاق في البلاد والعالم قد ناموا اثناء نوبة الحراسة وتعلموا التعايش مع عدد لا ينتهي من المظالم والاجحاف المنهجي المُبيت الذي تحول الى روتين عادي. ومن الخسارة أنهم لا يستيقظون إلا عندما تخطئ قذيفة هدفها المنشود.

عكيفا الدار
المراسل السياسي للصحيفة
(هآرتس) ـ 2006/11/13

# علينا أن نعارض الاسلام المتطرف مثلما عارضنا أسلافه الطغاة والنازيين والشيوعيين سابقا

■ الأحداث الأخيرة في الشرق الاوسط ـ الحرب في لبنان، وصعود قوة حماس في صفوف الجمهور الفلسطيني، والتهديد النووي الايراني ـ تُساق في احيان كثيرة كدلائل على أن السياسة والسلوك الاسرائيليين يصبان في مصلحة المتطرفين الاسلاميين. أنا أدعي أن استخلاصات اخرى يمكن أن تكون أكثر ملاءمة لذلك.

أولا، يتوجب أن يكون واضحا أكثر من أي وقت آخر أن الصراع الاسرائيلي الفلسطيني ليس مُسرعا للتطرف الاسلامي، وانما هو انعكاس لتغلغل آراء متطرفة دينيا ومهددة للجميع عند الجانب الاسلامي. عدم الاستعداد للتسوية والاعتقاد بأن المستقبل لهم وحدهم ونزع الشرعية عن رواية الطرف الآخر والاستعداد لمواصلة سياستهم المتبعة على حساب شعبهم، هي مزايا وخصائص قد حولت الصراع الاسرائيلي الفلسطيني الى صراع غير قابل للحل. هذه الخصائص موجودة في قلب الهجمة الاسلامية المتطرفة على الغرب.

هذا لا يعني أنه لا يتوجب على اسرائيل دائما أن تتحقق مما يمكنها أن تفعله من اجل دفع عملية السلام، ولكن التوقف عند المبادرات الاسرائيلية – اقتراح ايهود بارك في كامب ديفيد، والانسحاب أحادي الجانب من غزة، وانتخاب اهود اولمرت على أساس وعده بالانسحاب من الضفة – الى جانب تعزز التطرف في اوساط الفلسطينيين الذي تجسد من خلال انتخاب حماس، سيؤكد الفجوة بين نوايا اسرائيل وبين التطرف السائد في الجانب الآخر. من الواضح أن اسرائيل ليست العقبة التي تعيق السلام، أو الطرف الذي يتسبب في المعاناة الفلسطينية المتواصلة.

الصراع الاسرائيلي – الفلسطيني الذي لا ينتهي، هو نتيجة للتطرف الاسرائيلي أكثر من كونه سببا لولادة هذه الايديولوجيا، وإن قلصنا تأثير التطرف الاسلامي فلن نؤدي فقط الى تحسين العلاقات بين العالم الاسلامي وبين الغرب، وانما سنتيح المجال، الى جانب ذلك، لحل الصراع الاسرائيلي الفلسطيني.

الاستخلاص الثاني: الحرب في لبنان والتهديد المتزايد من قبل ايران، ليست مجرد تحديات يتوجب مواجهتها، وانما يمكن أن تكون ذريعة لاستئناف التعاون الاستراتيجي بين الأطراف المعتدلة في المنطقة.

علينا أن نتذكر كيف وصف هنري كيسنجر خلال الحرب الباردة سبب استراتيجية الدعم الامريكية لاسرائيل. هو قال ان من الضروري ان تكون واشنطن متيقنة من فوز اسرائيل في حربها ضد سورية والعراق المدعومتين من قبل روسيا، ذلك لان الدول العربية المعتدلة تتابع باهتمام شديد الى أين تهب الرياح. الانتصار الاسرائيلي سيقود المعتدلين نحو الجانب الامريكي، أما انتصار المتطرفين فسيدفع الباقين ايضا الى تأييد المعسكر السوفييتي.

الآن توجد أمامنا صورة حديثة للمقارنة القديمة. السعودية ومصر والاردن ودول الخليج مذعورة من التطرف الاسلامي، خصوصا من ايران الشيعية. ملاحظات وزير الخارجية السعودي في اليوم الثالث للحرب في لبنان، أجادت التعبير عن ذلك: هو ندد بحزب الله بصورة حادة لتسببه في سفك الدماء، ولم يندد باسرائيل. منع حزب الله من اقامة دولة خاصة به في جنوب لبنان، وايجاد السبل لابعاد الفلسطينيين عن حماس، وخصوصا ايضا ايقاف المشروع النووي الايراني – كلها تعتبر أهدافا مشتركة للدول العربية المعتدلة ولاسرائيل والولايات المتحدة. علينا أن نعارض الاسلام المتطرف مثلما عارضنا أسلافه الطغاة والنازيين والشيوعيين سابقا. نحن لا نستطيع أن نسمح لانتباهنا بالتشتت عن الهدف المركزي من خلال محاولات اتهام اسرائيل واليهود وواشنطن بالمشكلة. هزيمة الاسلام المتطرف واحلال السلام بين اسرائيل والعالم الاسلامي هما وجهان لعملة واحدة. وهذا يستوجب العزيمة والاصرار والقوة والتحرك بالأفعال وليس بالأقوال فقط، خصوصا بصدد ايران وتهديدها النووي. كما أن المسألة تتطلب اقناع العرب المعتدلين بأن عليهم أن يكونوا أكثر وضوحا في تحديد المصالح دون الاكتفاء بالتعبير عنها في الغرف المغلقة فقط. كما أن العملية تستوجب تجنب الترفع والضعف في التوجه للمسلمين بصدد مكانتهم في العالم.

في الثلاثينيات فشل الغرب ولم يتحرك في الوقت الملائم دفاعا عن مصالحه، ودفع ثمنا باهظا لذلك، إلا أن اليهود دفعوا ثمنا أغلى وأفدح من غيرهم، لذلك علينا في هذه المرة أن ننجح وإلا فاننا سندفع الثمن للمرة الثانية. إلا أن اليهود ليسوا ضعفاء وعاجزين في هذه المرة.

ابراهام فوكسمان
رئيس رابطة مناهضة العنصرية في الولايات المتحدة
(هآرتس) ـ 2006/11/13

# وجود قوات دولية في غزة لن يضر بأمن وسيادة اسرائيل

■ يحتاج الوضع في غزة الى مساعدة العالم. ففي أعقاب موت المئات من الفلسطينيين ومئات صواريخ القسام التي تسقط على اسرائيل، وفي أعقاب الافتقار الى كل حوار أو اتصال بين السلطة الفلسطينية واسرائيل، حيث أن كلا الطرفين لا يستطيعان التخلص من حالة التدهور التي وصلوا اليها بأنفسهم، على ضوء ذلك، فان العالم مدعو الى التدخل المباشر، كما هي الحال في العديد من مناطق اخرى في العالم.

لا حاجة هنا الى تفصيل أبعاد المخاطر المحدقة بالسلام في هذه المنطقة، وعلى نحو غير مباشر للسلام العالمي ايضا، كنتيجة لهذا التدهور في قطاع غزة. إن عمليات اسرائيل توقع الأضرار بالمواطنين الفلسطينيين الأبرياء، وصور القتل التي تُبث في جميع أرجاء العالم تزيد كثيرا من حالة الكراهية لاسرائيل، وفي نفس الوقت، فان اسرائيل لا يمكنها التسليم مع استمرار سقوط صواريخ القسام غير المنقطع على مراكزها السكانية. لذلك، فان قوات دولية تنتشر في مناطق القطاع، وأساسا في المناطق الحدودية ما بين مصر واسرائيل، يمكنها العمل على ترسيخ الهدوء. لهذا فانه يجب على اسرائيل والفلسطينيين أن يكونوا معنيين بذلك. لقد ارتدعت اسرائيل في الماضي عن عملية «تدويل النزاع»، وقد رفضت ذلك على نحو تقليدي دائم، ورفضت كل تدخل دولي من خلال الاعتقاد بأن وضع جنود دوليين سيؤدي فقط الى تقييد حركة الجيش الاسرائيلي وسيصعب عليه عملية الحفاظ على أمن دولة اسرائيل.

إن الحرب اللبنانية هي التي غيرت «بالتحديد» هذا التوجه، ووزيرة الخارجية تسيبي لفني كانت الاولى التي اقترحت تدخلا قويا لقوات دولية. ومع أن رئيس الوزراء استاء من ذلك، إلا أنه بعد اسبوعين من ذلك بدأ يعرب عن موافقته، كما نرى الوضع الحالي في لبنان.

إننا لا نتحدث عن حل كامل هنا. ولكن، وبعد أن جربنا كل شيء، وبعد أن اتضح لنا بأن استخدام القوة لا يستطيع حل المشكلة، فلا بد من هذا الخيار.

صحيح أن القوات الدولية لم تنجح في جميع بؤر النزاع، ولم تتمكن من إحلال الهدوء في العالم، ولكن في نفس الوقت توجد نماذج ايجابية اخرى: كوسوفو، على سبيل المثال، هناك تمكنت القوات الدولية من فرض وقف جميع الاعمال العدائية بين الأطراف المتشددة.

اسرائيل خرجت من غزة، لذلك فان تواجد قوات دولية لترسيخ السلام لا يضر بسيادتها ولا بأمنها. وقد سبق للفلسطينيين أن دعوا في الماضي وأعربوا عن تأييدهم لمشاركة قوات دولية كهذه، والتي ستكون بالنسبة لهم عبارة عن درع واقية في وجه الاعتداءات الاسرائيلية.

وجود قوة دولية يمكنها فرض وقف اطلاق الصواريخ، وقد تتمكن ايضا من وقف العمليات العسكرية الاسرائيلية في غزة، في نفس الوقت الذي ستتشكل فيه حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية، التي ستترأسها حماس، والتي ستتشكل أساسا من خبراء، كل ذلك التداخل يستطيع أن يُبشرنا بآمال جديدة، وقد يشكل أساسا لبداية المفاوضات بين الطرفين.

يجب على اسرائيل أن تبادر الى مواقف تقنع فيها العالم بأنها معنية بالهدوء في المنطقة. والعالم من جانبه يجب أن يؤهل نفسه ويستعد لمثل هذه المهمة القادمة. رئيس الوزراء من جانبه، الذي غادر أمس الى الولايات المتحدة لاجراء محادثات مع الرئيس الامريكي بوش، يمكنه أن يجلب معه مثل هذه الفكرة، وهذا الاقتراح الذي لم يُجرب بين اسرائيل والفلسطينيين، وبذلك، فانه يكون قد دفع المنطقة الى الأمام والى اوضاع جديدة.

أسرة التحرير
(هآرتس) ـ 2006/11/13

# هل حقيقة يملك اولمرت رؤية شاملة؟ نقترح عليه التفكير بواحدة قبل لقاء بوش

■ لقد صدق العميد غال هيرش، قائد فرقة الجليل، الذي استقال، عندما أشار نحو الأعلى، وصادق ايضا شلومو غولدفاسر، والد الجندي المختطف عندما يشير باصبع الاتهام، ايضا، نحو الأعلى. فلو كان هيرش ضابطا سيئا للغاية، كما جاء في الادعاء ضده، لكانت المسؤولية عن ذلك تقع على الكبار، المسؤولين الذين عينوه في المنصب.

حقيقة أن حلوتس طلب إقالة الضابط اثناء الحرب، ولكنه في نفس الوقت قرر ترقيته الى منصب رئيس قسم التخطيط الاستراتيجي في قسم الاستخبارات العسكرية في رئاسة الاركان حتى قبل أن تُستكمل التحقيقات الجارية، تنضم الى غيرها التي تدل على عدم اتزان الرؤيا لدى رئيس الاركان، وهذه ايضا مشكلة تؤكد عدم الثقة. إن بقاء حلوتس في منصبه لا يضر بالجيش الاسرائيلي فقط، ورسالة العميد هيرش الى رئيس الاركان التي تشهد على عدم الثقة، تعتبر سابقة، حتى لدى القيادة العليا للجيش الاسرائيلي. يجب على حلوتس أن يرحل، وكل محاولة لدفع المسؤولية نحو الأسفل، هي مثل حالة الدفن التي تُبقي إصبعا موجهة خارج القبر.

عشية خروج رئيس الوزراء في زيارة الى واشنطن، انضم قسم الاستخبارات العسكرية الى الذين ينصحون الرئيس بالتحدث مع الأسد. وبردها سارعت جبهة رفض اولمرت باعلان الحرب على هذه التوصية بتبرير سيء: ليس لجهاز الاستخبارات رؤية شاملة.

ليتنا كنا مقتنعين أن لدى اولمرت رؤية شاملة، ولكن تكفي تصريحاته في نهاية الاسبوع لكي يظهر عكس ذلك.

وفي بيانه لصحيفة «نيوز ويك» يدعي بأنه تمت هزيمة حزب الله. وصحيفة «صانداي تايمز» نشرت، بناء على تصريحات خاصة مبنية على معلومات تجسس اسرائيلية، أن «قوة هذا الحزب قد تضاعفت منذ انتهاء الحرب». وفي الوقت الذي ما زال فيه اولمرت يتعهد بتغيير طريقة الحكم في اسرائيل خلال اسابيع، أعلن رئيس الائتلاف بأن الأمر بحاجة الى نحو سنة.

لم يتبق أمامنا إلا العودة الى الهمس الهادىء في آذان اولمرت الرافضة: «بعد أن رفضت كل شيء وأنت في طريقك الى بوش، على الأقل، عليك أن تقترح أي برنامج تريده»، وإلا فحول ماذا سيتحدث هذان الحصانان الأعرجان في اجتماعهما اليوم، الاسرائيلي والامريكي، بعد أن يُكملا «الفضفضة» بالحديث فيما بينهما عن الخطر الايراني؟.

ياعيل غبيرتس
(يديعوت احرونوت) ـ 2006/11/13

## هو وحزب الله عدوان وجوديان لنا

# احمدي نجاد ليس الاول في التاريخ من يدمج بين الطغيان الفتاك والغطاء الديني

■ قامت دولة اسرائيل كي لا يوجد بعدُ عجل قضاء راجع. قبل سنين كثيرة كان لي شريك كان عضوا في «ايتسل». قص علي في يوم ما من شهادته الشخصية: في 1938، قبل نشوب الحرب العالمية الثانية، زار البلاد صحافي كندي يهودي معروف في تلك الايام. اتصل به أفراد «ايتسل»، الذين أجروا اتصالا بالصحافيين من الخارج، وعرضوا عليه أن يشهد تدريبات سلاح كدليل على صدقهم. استجاب ونقلوه بالسيارة حتى بيارة في كفار سابا. لبث معهم بضع ساعات وشهد التدريب العسكري لتلك الايام. في نهاية التدريب بحثوا عن انطباعه. نظر اليهم وقال: هل يوجد عندكم شخص واحد شجاع؟ – يوجد الآلاف، أجابوه. هل يوجد عندكم مسدس واحد جيد؟ – يوجد الكثير. أتركوا اذا هذه الاشياء الصغيرة وأرسلوه لقتل هتلر!.

يصدر مركز «ممري» معلومات عن شعوب المنطقة، وقادتها، ودولها. وجدت هذا الاسبوع على الشاشة واحدة من خطب رئيس ايران، احمدي نجاد. قد يكون هذا الرجل مُختلا نفسيا أو مشوه التفكير، وربما يكون زعيما ألمعيا يعرف كيف يُحرك الاصوليين وليسوا هم فقط. على حسب هذه الخطبة يصوغ كلامه على نحو قد يُصوب الى قاعدة المصطلحات والأحاسيس للملايين في العالم الغربي ايضا. سيجد فيها هؤلاء تعليلات تُسوغ آراءهم المعادية للسامية و/ أو النقدية الموجهة الى دولة اسرائيل. في هذا اليوم في الأساس، عندما أصبحت اسرائيل بسبب الاحتلال مركز معاداة السامية.

صيغته بسيطة: قُتل 60 مليون انسان في الحرب العالمية الثانية. يقول لنفترض أنه قد كان بينهم ـ وهو غير صحيح كما يقول ـ 6 ملايين يهودي. فلماذا يستحقون هم فقط التعويضات؟ لماذا أنتم «الغرب» لا تدفعون لجميع الشعوب الاخرى؟ الى متى يجب عليكم أن تدفعوا اليهم تعويضات؟ جيل واحد، جيلان. 60 سنة، 100 سنة؟ الى متى ستدفعون اليهم؟ لماذا يجب على الفلسطينيين أن يدفعوا عما فعلتم باليهود؟ أنتم الذين جلبتموهم يجب عليكم أن تأخذوهم بالأيدي وبالأرجل، وأن تعيدوهم الى بلدانكم. على هذا النحو، على هيئة الدهماويين المعروفين من العصور السوداء.

ليس احمدي نجاد الاول في التاريخ، الذي يدمج بين الطغيان الفتاك والغطاء الديني. ويجب التمييز بين الخصوم والأعداء. للفلسطينيين قضية معنا. يتصارع الاثنان على الارض. وللسوريين قضية معنا. احتللنا هضبة الجولان. لا يوجد للايرانيين أية قضية. لم نأخذ منهم لا حمارا ولا ثورا، مثلهم مثل حزب الله. هؤلاء الاثنان عدوان وجوديان، ولسنا مدينين لهم بمواثيق الحرب.

قبل سنين، في أحد المؤتمرات، همست لرئيس الحكومة، اسحق رابين، أنه توجد سبيل لمنع ايران من السلاح الذري. سأل كيف؟ قلت له: يوجد في العالم بضع عشرات من الشركات التي تبيع ايران التكنولوجيا الذرية. يجب اجراء حساب مع كل مدير لشركة كهذه. بعد الثالث و/ أو الرابع لن يوجد من يبيع. فهم رابين، لكنه فوجئ وقال: هل أنت، من معسكر اليسار، تقترح اقتراحا كهذا؟ قلت له: يوجد «يسار استراتيجي». هذا واحد ينبع تصوره من تفهم أن المصالحة مركب استراتيجي يُحتاج اليه لميزان القوى العام بين اسرائيل وما حولها. السلاح الذري في يد ايران يُخل بالتوازن، ويجعل الفكرة الصهيونية حبيسة علامة سؤال تاريخية: حصر 6 ملايين في مكان واحد، في حين يوجد في يد أمثال احمدي نجاد سلاح مُبيد (حتى لو كان الاحتمال 1 لكل 6 ملايين). لست أعلم هل سيكون سلاح كهذا في يد القيادة الايرانية هذه أم لا. واستطيع ايضا أن أفترض أنهم اذا ما امتلكوه، وأخذت اسرائيل بسياسة حكيمة، فانهم لن يتجرأوا على استعماله. لانه حتى الغُلاة المتدينون، المجانين لا يتطوعون للانتحار بضربة مضادة أو ردعية. على حسب التجربة الفظيعة، تعلمنا أن قائدا واحدا يستطيع أن يصيب شعبا كاملا بالجنون. لهذا أتذكر الصحافي الكندي اليهودي من سنة 1938.

تسفي ي. كاسا
خبير اقتصاد ومحاضر
(معاريف) ـ 2006/11/13

## ربما بسبب لبنان او بيت حانون

# تساؤلات حول امكانية تغيير اولمرت موقفه حق العودة الفلسطيني؟

■ قد يكون ذلك بتأثير خطاب ديفيد غروسمان الأجوف، أو قد يكون بتأثير الحادثة الشديدة في بيت حانون، أو بسبب أن اولمرت ضاق ذرعا بأن يكون ضحية الهجوم الاعلامي والقضائي، أو ربما لموازنة تأثير ليبرمان في الرأي العام. أو قد يكون ذلك من اجل إرضاء عدد من الوزراء في حزبه، يضغطون من اجل تنازلات بعيدة المدى، أو تحت ضغط اوروبي وامريكي، أو لأن رأيه ضعف حيال المازوكية الوطنية المتملقة التي حدثت هنا في أعقاب حرب لبنان الثانية. مهما كان الأمر، بدأ اولمرت يُظهر علامات شديدة من الضعف في كل ما يتصل بعلاقتنا بالعدو الفلسطيني والعربي، الذي لم يتخل عن أي شيء حتى الآن: لا عن مطالبه الصارمة لحق العودة، كما أكد أبو مازن، ولا عن استعداده لاطلاق سراح جلعاد شليط على حسب المخططات المعقولة التي تم الاتفاق عليها في ظاهر الأمر. كما يتعرف كل عدو شهوتك وضعفك (حيال السلام، واعادة الأسرى، ولقاء أبو مازن)، يرفع كذلك سقف موافقته ويجعل كل شيء غير ممكن. من الحقائق أن جلعاد شليط لم يُعد حتى الآن.

وهنا بازاء سور العداء العربي والفلسطيني الذي لا هوادة فيه هذا، يعلن لنا اولمرت بأنه مستعد لاعطاء «الكثير جدا مقابل جلعاد شليط، لكن لأبو مازن لا لحماس». وكأننا في روضة اطفال. ماذا يهم لمن تدفع. الأساس أنك تدفع. وبطريقة قد تشجع بالتأكيد الاختطافات الآتية، وأصبح واضحا جدا من اقوال اولمرت أن اطلاق سراح القاتل مروان البرغوثي تم الاتفاق عليه في الواقع.

يقلق ايضا الرد الدفاعي لاولمرت على اقتراحات السلام السورية. لانه ينبع منه أن السبب الوحيد لعدم استجابة اسرائيل هو محور الشر الايراني ـ السوري. أي أنه اذا وضعت ضمانات لطمأنة اسرائيل في هذه القضية، فستقوم اسرائيل بالتأكيد بالتفاوض مع سورية وتكون مستعدة للتنازل عن الجولان.

ويقلق أكثر من كل شيء زحف حق العودة الى داخل الشرعية الاسرائيلية. يبدأ هذا مع الوزير مئير شطريت، الذي يدعو الى الأخذ بالمبادرة السعودية، وحق العودة جزء لا ينفصل منها، مرورا بالأمل الاسرائيلي بالأخذ بوثيقة الأسرى، التي تقوم هي ايضا على حق العودة، حتى عدم الاستعداد لقول كلمة نقدية تندد باعلان أبو مازن الأخير بأن الشعب الفلسطيني لن يتخلى البتة عن حق العودة.

بدل أن تتمسك اسرائيل بعدالتها حيال الرفض الفلسطيني والعربي، وبدل أن تُبين بصوت جهير أن من يتحدث عن حق العودة يسد في الحقيقة كل امكانية للسلام مع اسرائيل ـ ينشأ عندنا تفريق جديد بين العرب الأشرار (الذين يريدون القضاء على اسرائيل مباشرة) وبين العرب الأخيار، الذين يريدون القضاء علينا بحق العودة. في آخر الأمر. قد نجد أنفسنا نوقع مع العرب الأخيار على موافقة من نوع ما على حق العودة. لان الأساس هو السلام الآن. ماذا يهم أن يكون الغاء اسرائيل بعد ذلك.

مناحيم بن
(معاريف) ـ 2006/11/13